



Distr.
GENERAL

E/CN.4/1986/20/Add.2

15 January 1986

ARABIC

Original: ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH



الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة الثانية والأربعون

٣ شباط/فبراير - ١٤ آذار/مارس ١٩٨٦

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

زيادة تعزيز وتشجيع حقوق الانسان والحريات الاساسية بما في ذلك
مسألة برنامج وأساليب عمل اللجنة والمناهج والطرق والوسائل
المختلفة التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمم المتحدة
لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية ،
والمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان

تقرير الامين العام

تطوير أنشطة الاعلام العام في ميدان حقوق الانسان

الردود الواردة من الحكومات والوكالات المتخصصة واللجان
الاقليمية والمنظمات غير الحكومية

استراليا

[الأصل : بالانكليزية]

[١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥]

اشارة الى الفقرة ٦ من المذكرة التي طلبت فيها " الأدوات ذات الصلة في ميدان حقوق
الانسان التي سبق أن أعدتها الوكالات المتخصصة " ، نرفق نسخة من الأدوات المستخدمة في البرنامج
التعليمي لحقوق الانسان في استراليا - المجموعة التعليمية لحقوق الانسان - التي ربما يراها
مركز حقوق الانسان مفيدة في قيام الأمم المتحدة باعداد الكتيب التعليمي الأساسي المقترح عن
حقوق الانسان .

GE.86-10084

وقد أعدت في استراليا المجموعة التعليمية لحقوق الانسان ، من أجل لجنة حقوق الانسان ، استجابة لحاجة متفق عليها عموما ، الى تعليم واضح في المدارس الابتدائية والثانوية من أجل تعزيز حقوق الانسان . وقد تم انتاج المجموعة في النصف الثاني من عام ١٩٨٤ بعد تجارب وعمليات تقييم قام بها المعلمون . وتشتمل المجموعة على ثلاثة كتيبات : أحدهما يتعلق بالعنصرية ؛ وآخر بالسيطرة الجنسية ؛ والثالث عن حقوق الانسان . فضلا عن ذلك ، تحتوي المجموعة على شريط من أشرطة الفيديو به فيلمان ، أحدهما عن حقوق الناس المتخلفين عقليا ؛ والثاني عن حقوق الانسان وهو من أجل الفصول المدرسية والمدرسة . ووزعت هذه الأدوات على نطاق واسع على المدارس الاسترالية ، وتستخدم في كثير منها . وقد استهدفت المستوى الأعلى من الفصول الابتدائية العالي والفصول الثانوية (مجموعة الأعمار من ١٠ الى ١٥) وثبت أنها تمثل أساسا فعالا لمناقشة ودراسة مسائل اضافية بما في ذلك المسجونين بسبب الاستنكاف الضميري ، والسلم ، والتنمية ، والوعي بالقوانين ، والتعدد الثقافي . وترى لجنة حقوق الانسان أن المواد المستحدثة في المجموعة أكثر شمولاً ومكيفة للفصول المدرسية على نحو أدق من غيرها من الأدوات المتاحة في أي مكان آخر من العالم .

وفضلاً عن ذلك ، تعتقد الحكومة الاسترالية أن ما هو مطلوب الآن هو استراتيجية لتطوير تعليم حقوق الانسان على الصعيد الدولي . ومن شأن ذلك أن ينقل القوة الدافعة من حيز تأييد المثل العليا لتعليم حقوق الانسان الى حيز الالتزامات العملية . وقد تشمل مثل هذه الاستراتيجية أربع خطوات رئيسية :

جمع الأدوات الخاصة بتعليم حقوق الانسان الموجودة في العالم ؛

مقارنة أفضل الأفكار المتاحة ، والمصوغة باعتبار أنها ستستخدم على نطاق العالم . ومن الضروري في هذا النوع من الأدوات (كتيب أو مجموعة من الكتيبات) أن تحترم الطابع العالمي لحقوق الانسان مع مراعاتها تنوع الثقافات والأنظمة السياسية في العالم ؛

من الممكن بعد ذلك دعوة جميع الدول الأعضاء الى الاشتراك في تكييف هذه الأدوات وتطويرها وفقاً لاحتياجاتها . وتقوم الدول المشتركة بتقييم هذه الأدوات وتقديم تقارير رداً على ذلك ؛

الالتزام بتضمين التقارير الناتجة عن ذلك ، في أدوات أكثر شمولاً واعادتها لاستخدامها في الدول الأعضاء .

والفلسفة التي تستند اليها هذه الاستراتيجية (وبالتالي قيمتها) هي اعتمادها على ما في الدول الأعضاء من أدوات التطوير والتقييم في كل مرحلة .

وتعتقد الحكومة الاسترالية أن استراتيجية تطوير المناهج المستخدمة في المجموعة التعليمية الاسترالية ، لتعزيز عملية اعتماد وتكييف الأدوات التعليمية ، من الممكن أن تستخدم باعتبارها نموذجاً مفيداً لتعليم حقوق الانسان على الصعيد الدولي .

بوليفيا

[الأصل : بالاسبانية]

[١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥]

تمكنت حكومة بوليفيا ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، بفضل تعاون مركز حقوق الانسان ، من تحقيق ترجمة واحد من أهم صكوك الأمم المتحدة وهو العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الى لغتي " الايمارا " و " الكيتشوا " . وتم توزيع هاتين الوثيقتين المترجمتين الى اللغتين المحليتين لبلدى لنشرهما على منظمات العمل والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بهذا الموضوع .

ان موقف حكومة بلدي الدستورية فيما يتعلق بالاعلان العالمي لحقوق الانسان قائم على احترامه ، وبالتالي فهي تأذن في نشره بحرية تامة .

بوركينافاسو

[الأصل : بالفرنسية]

[١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥]

فيما يتعلق بالفقرة ١ من القرار المذكور ليس من النوافل أن يقال ان الانسان ، وهو العنصر المكون للشعب ، يشكل ، بالنسبة لمجلس الثورة الوطني موضع الاهتمام في بداية ونهاية التنمية الاجتماعية - السياسية والاقتصادية والثقافية وله الحق في جميع مظاهر الاحترام .

ويلقى هذا القرار صدى مؤتيا في بوركينافاسو من حيث تطبيقه وتحقيقه . وهو يدفع بابا كان بالفعل مفتوحا . وفي كل مناسبة ، لا يفوت المسؤولون الحكوميون التعبير علنا عن تمسكهم بالمثل العليا التي ينطوي عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان وبمبادئه .

ان بوركينافاسو ، وهي عضو في مجلس الأمن ، أكدت بقوة بصوت رئيس مجلس الثورة الوطني ورئيس فاسو ، في رسالته الموعرخة في ٤ آب/اغسطس ١٩٨٥ " والى حين انتهاء مدة ولايتنا كعضو في مجلس الأمن في الأمم المتحدة ، لن نقصر أبدا في مهمة الدفاع عن حقوق الشعوب ضد الهمجية والوحشية العمياء التي تتصف بهما حيوانات ووحوش جماعة الشياطين الدولية " .

وعلى مستوى أنشطة الاعلام في ميدان حقوق الانسان ، قامت بوركينافاسو ، دون أن تنتظر قرار اللجنة ٤٩/١٩٨٥ ، منذ قيام ثورة ٤ آب/اغسطس ١٩٨٥ ، باتاحة أعمدة الصحف واذاعات أجهزة الصحافة الوطنية ، لمركز الأمم المتحدة للاعلام ، للاستفادة من برامج المذاعة المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة ونشرها .

ويحظى مركز الأمم المتحدة للاعلام ، في الاذاعة ، كل اسبوعين ، أي كل يومين من أيام السبت وكل يومين من أيام الأحد في التلفزيون ، بشريحة زمنية طولها ٤٥ دقيقة لبث برنامج "FREQUENCE ONU" وبرنامج "CANAL ONU" .

كما توفر المجلة الاسبوعية الحكومية " CARREFOUR AFRICAINE " منبرا لمركز الأمم المتحدة للإعلام .

وتتاح هذه الامكانية أيضا للمركز في حالة الطوارئ لكي ينشر في النشرات الاخبارية المذاعة في الراديو والتلفزيون وفي أعمدة صحيفة " SIDWAYA " اليومية بيانات صحفية ومذكرات اعلامية بشأن قرارات الأمم المتحدة وأنشطتها .

وبصرف النظر عن جميع التسهيلات المتاحة له ، يصرح مجلس الثورة الوطني لمركز الأمم المتحدة للإعلام باصدار واذاعة نشرته الخاصة به " ONU FLASH " .

وفيما يتعلق بالفقرة ٩ ، يجوز ابداء الفكرة القائلة ان تطبيق مضمون قرار اللجنة ٤٩/١٩٨٥ ، سوف يؤول الى ملاحظات ومقترحات أخرى ترمي الى تنمية أنشطة الترويج التي تضطلع بها الأمم المتحدة .

بيد أنه يمكننا أن نقترح مع ذلك على الأمم المتحدة ما يلي :

- تنظيم مهرجانات للشباب ؛
- تنظيم تبادل شبابي ؛
- تشجيع وتكثيف ممارسة " الالتزام بقواعد اللعب " خلال المقابلات الرياضية دون الاقليمية والاقليمية وفي أي مظاهر ثقافية أخرى ؛
- بذل جميع الجهود لحل مشكلة أوجه التفاوت الاقتصادي ؛
- معركة ضارية وبلا هدنة ضد أي هيمنة من أي نوع كان في العالم (الفصل العنصري ، الصهيونية ، الاستعمار ، الاستعمار الجديد ، الامبريالية ، الاستحواز على الفضاء الخارجي لأغراض عسكرية ، الخ (٠٠٠) .

كندا

[الأصل : بالانكليزية]

[١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥]

ألف - التعريف داخل كندا بأنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الانسان

ترجو الفقرة ١ من القرار ٤٩/١٩٨٥ " جميع الحكومات أن تتخذ الاجراءات المناسبة لتيسر بجميع الوسائل المتاحة ، بما فيها وسائل الاعلام ، التعريف بأنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الانسان ، " .

واستجابة لهذا الطلب ، تم توجيه انتباه حكومات الأقاليم والمقاطعات والادارات والوكالات الفيدرالية المختصة الى مذكرة الأمين العام وقرار لجنة حقوق الانسان . كما وزع على هذه السلطات تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (E/CN.4/1985/16) .

وفضلا عن ذلك ، كمبادرة خاصة بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة ، واحتفالا بيوم حقوق الانسان ، ١٩٨٥ ، يجرى ارسال " القائمة الانتقائية للأدوات المتعلقة بحقوق الانسان والتي ينبغي أن تكون في حوزة جميع مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة " الى الجامعات والمكتبات المرجعية الرئيسية في كندا .

وستواصل كندا تعزيز نشر المعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان بمختلف الوسائل وبمناسبة الاحداث الخاصة مثل يوم الأمم المتحدة ويوم حقوق الانسان .

باء - تعليقات على أنشطة الأمم المتحدة

تدعو الفقرة ٩ من قرار لجنة حقوق الانسان الحكومات " الى تقديم مزيد من التعليقات والمقترحات لتعزيز الأنشطة الترويجية للأمم المتحدة في ميدان حقوق الانسان " .

وتعتقد كندا أن المبادرات التي اقترحتها لجنة حقوق الانسان على الأمين العام تسهم في زيادة الوعي فيما يتعلق بمعنى وأهمية الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان وغير ذلك من صكوك حقوق الانسان التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها .

وتلاحظ حكومة كندا بارتياح الاشارات التي وردت في القرار الى التعاون بين الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، وتشجع تعزيز هذا التعاون . وعلى سبيل المثال ، فيما يتعلق باعداد كتيب تعليمي أساسي عن حقوق الانسان كما هو مقترح في الفقرة ٦ ، قد يكون من المستصوب التعاون بصورة خاصة مع اليونسكو نظرا لولاية اليونسكو وخبرته الفنية في هذا الميدان .

جمهورية افريقيا الوسطى

[الأصل : بالفرنسية]

[٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥]

أولا - في ميدان التدريب

أذنت الحكومة في أن يشترك بعض الموظفين الرسميين في الاجتماعات الدولية والحلقات الدراسية بشأن حقوق الانسان ولاسيما الدورة التعليمية الخامسة عشرة عن حقوق الانسان التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٨٤ في ستراسبورغ ، والتي نظمها المعهد الدولي لحقوق الانسان بمساعدة الأمم المتحدة .

ورشحت الحكومة هذا العام قاضيا لمنحة تدريبية في ميدان حقوق الانسان لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف .

ثانيا - في ميدان الاعلام

نظمت الحكومة ، في شهر تموز/يوليه ١٩٨٥ ، مناقشة في التلفزيون عن حقوق الانسان ، اشترك فيها سعادة سفير الولايات المتحدة الأمريكية في بانغي ، ومستشاره الثقافي ، وممثل اللجنة الاقتصادية الأوروبية ، والأمين العام لدى رئاسة الحكومة ، وعميدة كلية الحقوق ، ومدير الشؤون المدنية والأختام بوزارة العدل ، ومحام واحد وبعض المدعويين .

وجرى تناول مواضيع مختلفة خلال هذه المناقشة ، (الفصل العنصري والسياسة الأمريكية ، واتفاقية لومي الثالثة ، وحقوق الانسان ، وحقوق الانسان في الولايات المتحدة ، والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب ، وحقوق الانسان والعدل في جمهورية افريقيا الوسطى) . وأجريت هذه المناقشة الفريدة من نوعها على ثلاث حلقات كما أعيدت اذاعتها مرة واحدة .

وفي نفس وقت هذه المناقشة الخاصة ، تقدم وزارة العدل مرة واحدة كل اسبوع برنامجا عن العدل والجهاز القضائي توضح فيه حقوق المواطن وواجباته .

ثالثا - في ميدان التعليم

بفضل المبادرة الموفقة التي قامت بها عميدة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، تدرس حقوق الانسان في الجامعة ، ولاسيما من خلال الدروس عن الحريات العامة . وقامت السيدة العميدة بتدريس دروس خاصة عن الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب الذي اعتمد في نيروبي في ١٩٨١ .

رابعا - ملاحظات

رغم أن جمهورية افريقيا الوسطى هي واحدة من بلدان الأمم المتحدة التي صدقت على أكبر عدد من الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الانسان (٢٣) ، إلا أن من المفيد ومن الضروري أن يقوم مركز حقوق الانسان في جنيف بنشر هذه الصكوك على نطاق واسع على جميع المستويات الوطنية (المدارس ، والمدارس الثانوية والجامعة ، وموظفو القطاع الحكومي والخاص) ولاسيما الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدان نواتا الصلة .

تشاد

[الأصل : بالفرنسية]

[١٧ آب/اغسطس ١٩٨٥]

لا تتطلب مسألة حقوق الانسان هذه المتعلقة ب " تطوير أنشطة الاعلام " ، التي اعتمدتها لجنة حقوق الانسان في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٥ ، ملاحظات خاصة من جانب تشاد ، بيد أنها مهمة لأكثر من سبب .

ويجدر القول انه بفضل الاعلام وحده وعن طريقه ، سيتمكن الوصول الى الجمهور وابلاغ الرسالة .

ومن أجل تحقيق هذا الغرض ، يتضح أن تطوير أنشطة الاعلام ، واقامة وسائل فعالة للاعلام
أمران لا غنى عنهما •

وفيما يتعلق بحالة تشاد ، وفي ضوء الأحداث الخاصة التي شهدتها البلد ، فإن الدعاية
في ميدان حقوق الانسان ليست متطورة جدا بعد • ومع ذلك ، تدرس نصوص الاعلان العالمي لحقوق
الانسان في المدارس النموذجية •

ولذلك كان يowell أن تخصص الاداعة الوطنية في تشاد برامج اذاعية خاصة عن حقوق الانسان
باللغات المحلية حتى يفهم كل شخص بدقة أهمية حقوق الانسان ، وأن يدرج تعليم حقوق الانسان في
المناهج على جميع المستويات في المجال المدرسي •

الدانمرك

[الأصل : بالانكليزية]

[١٥ تموز/يوليه ١٩٨٥]

أنشئت في مستهل عام ١٩٨١ لجنة دانمركية لحقوق الانسان بناء على مبادرة وزير الخارجية •
وعينت وزارة الخارجية أعضاء اللجنة المذكورة • وتتكون اللجنة حاليا من ١٧ عضوا بما فيهم ممثلين
لوزارات أخرى ومنظمات غير حكومية مختلفة معنية بحماية حقوق الانسان على مستوى عام ودولي •

والمقصود من هذه اللجنة أن تكون محفلا لمناقشات غير رسمية ولتبادل الآراء والمعلومات
بشأن تطوير العمل الدولي المتعلق بحماية حقوق الانسان بما في ذلك دراسة المبادرات المحتملة التي
تستهدف زيادة تعزيز وتدعيم احترام حقوق الانسان •

ورئيس هذه اللجنة هو وكيل الوزارة للشؤون القانونية وتعد الاجتماعات حوالي ثلاث
أو أربع مرات في السنة •

جمهورية ألمانيا الاتحادية

[الأصل : بالانكليزية]

[١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥]

يمثل كتيب اللجنة اليونسكو الألمانية عنوانه "Der internationale Menschenrechtsschutz"
جزءا من مجموعة متعددة المجلدات عن " حقوق الانسان - وسائل التعليم والتعلم للتربية الخارجية
عن نطاق المنهج الدراسي " تهدف خصيصا الى اعداد موضوع حقوق الانسان للأغراض التعليمية • وفي
نفس هذا الموضوع ، نشرت الوكالة الفيدرالية للتعليم السياسي (Bundszentrale für politische
Bildung) المجلدين " حقوق الانسان ، تحد في مجال التعليم ، و " تعليم حقوق الانسان " • وللأسف ،
جميع هذه المنشورات متاحة بالألمانية فقط •

غانا

[الأصل : بالانكليزية]

[٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥]

ترى السلطات المختصة في غانا أن من الضروري ، لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة الترويجية في ميدان حقوق الانسان ، زيادة عدد مختلف المنظمات التي تقوم بترويج أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الانسان وتوسيع نطاقها . وتحقيقا لهذه الغاية ، يقترح أن تكون المؤسسات المحلية مثل وزارة العدل ، والقضاء ، والشرطة ، ومصلحة السجون ، وإدارة العمل والرعاية الاجتماعية ، داخلية في الأنشطة الترويجية للأمم المتحدة . وينبغي تنظيم حلقات ودورات دراسية بصفة دورية لموظفي هذه المؤسسات لاطلاعهم على المشاكل في ميدان حقوق الانسان وكيفية اماكن معالجتها .

وفضلا عن ذلك ، ينبغي أن يتاح لهذه المؤسسات الوسائل والوثائق الأخرى ذات الصلة في ميدان حقوق الانسان .

مدغشقر

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥]

في مدغشقر ، تستنسخ معظم المكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، في كتيبات عديدة ، ومجموعات من النصوص التشريعية والتنظيمية أو في منشورات ، توضع تحت تصرف الجمهور .

وتنشر هيئة الاذاعة والتلفزيون في مدغشقر ، وكذلك الصحافة المكتوبة جميع الأحداث الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الانسان والتي تصل الى البلد ، وفقا لحرية الاعلام وشريطة مراعاة الأحكام القانونية المتعلقة بحماية الأمن القومي والنظام العام .

وفي هذا الشأن من المناسب ملاحظة أن حرية التعبير والصحافة والاجتماع مكفولة للمواطنين عندما تمارس وفقا لأهداف الثورة ولمصالح العاملين ومجموع الشعب ، بغية تعزيز الديمقراطية الجديدة من أجل مولد دولة اشتراكية ، كما هو منصوص عليه في المادة ٢٨ من الدستور .

أما فيما يتعلق بالمقترحات الهادفة الى تعزيز الأنشطة الترويجية للأمم المتحدة ففي ميدان حقوق الانسان (قارن بالفقرة ٩ من القرار ٤٩/١٩٨٥) ، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالاعلام ، يقترح أن تعكف الأمم المتحدة من جديد على المشاكل التي تعوق مولد "نظام عالمي جديد للاعلام " تتمناه جميع البلدان النامية .

وفيما يتعلق بنشر النصوص المتعلقة بأعمال الأمم المتحدة بصفة عامة والمتعلقة بحقوق الانسان خاصة ، ينبغي أن تأتي القوة الدافعة من وزارة الخارجية ذاتها ، وهي الجهة الوحيدة التي ترسل اليها جميع المكوك والوثائق الدولية .

قطر

[الأصل : بالعربية]

[١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥]

ان أجهزة الاعلام القطرية الرسمية تقوم ببث برامج خاصة عن يوم الاعلان العالمي لحقوق الانسان تشمل أفلاما تسجيلية وبرامج تلفزيونية واذاعية بالاضافة الى التقارير الاخبارية التي تبثها وكالة الأنباء القطرية ، كما تفرد الصحف المحلية مساحات كبيرة للحديث عن هذا الاعلان والحديث عن حقوق الانسان .

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥]

يوعيد الاتحاد السوفياتي دائما أنشطة الأمم المتحدة كأداة هامة لتعزيز الأمن الدولي ، والسلم والتعاون فيما بين الشعوب . ويعلن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بصفة مستمرة تأييده لتحقيق تعاون دولي ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة في مجال لتعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين .

وتلقى فكرة التعريف بهذا الاتجاه في نشاط الأمم المتحدة تفهما وتأييدا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي قدم طوال تاريخه اسهاما هاما في خلق وتشجيع مبدأ احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية في العلاقات الدولية .

فالاتحاد السوفياتي بالذات هو الذي قدم اقتراح ادخال الحكم المتعلق بالتعاون الدولي في ميثاق الأمم المتحدة " على تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين " .

ويشعر الشعب السوفياتي بارتياح عظيم لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي احتفل المجتمع الدولي مؤخرا بذكره الخامسة والعشرين بناء على مبادرة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ان هذا الاعلان ، الذي تم وضعه من خلال الجهود الجماعية التي بذلتها دول كثيرة ، ساعد على توحيد القوى المحبة للسلم في جميع القارات على تعبئة هذه الجهود لاتخاذ اجراءات حاسمة بهدف تصفية النظام المخزي للاستعمار وتأمين حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، حق بناء مستقبلها بحرية دون تدخل خارجي .

واسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مرتبط باعتماد الجمعية العامة للاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها والتي أعطت دفعة قوية لنضال المجتمع الدولي من أجل تصفية أكثر ما يستنكر من أشكال العنصرية ألا وهو الفصل العنصري .

ولقد نشط اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في تأييد قيام الأمم المتحدة بوضع وثائق دولية أساسية في هذا الميدان من قبيل الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، واتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، واتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، والاعلان حول التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي، والاعلان الخاص باستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي لصالح السلم وخير البشرية ، ومبادئ التعاون الدولي في تعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية ، الخ ... والأحكام الواردة في هذه الوثائق معروفة جيدا للمواطنين السوفيات وتتفد بامانة في الاتحاد السوفياتي .

ونصوص هذه الوثائق مطبوعة في منشورات تعمم على نطاق واسع وهي في متناول الجميع . وبوجه خاص ، تنشر نصوص الاتفاقات الدولية لحقوق الانسان التي يكون الاتحاد السوفياتي طرفا فيها في " تقارير مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية " ، التي تصدر بلغات جميع جمهوريات الاتحاد التابعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وهي تطبع أيضا في " مجموعة الاتفاقات الدولية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية " وفي منشورات أخرى . وتطبع هذه المنشورات الرسمية باعداد كبيرة وتوزع على المؤسسات الحكومية والاجتماعية والادارات القضائية والمكتبات في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ويمكن لأي مواطن في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو لأي أجنبي أن يشترك في هذه المنشورات .

وبالاضافة الى ذلك ، أصدر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية منشورات من قبيل " الاتحاد السوفياتي والأمم المتحدة " ، ومجموعة " القانون الدولي في وثائق " ، التي تحتوي على فرع خاص بعنوان " حقوق الانسان والقانون الدولي " يشمل نصوص الوثائق الدولية في هذا الميدان . وتدرس هذه الوثائق في الكتب الدراسية لكليات الحقوق والفلسفة والتاريخ وغيرها من كليات الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا الأخرى التي تدرس القانون الدستوري والقانون الدولي وتاريخ القانون ونظريته وتاريخ النظريات السياسية . وبالإضافة الى ذلك ، تقدم المعاهد القانونية وكليات الحقوق بالجامعات دراسات خاصة بشأن قضايا حقوق الانسان . وتعالج هذه القضايا في المدارس الثانوية للاتحاد السوفياتي في دروس العلوم الاجتماعية وأسس الدولة والقانون . وتتدخل مسائل حقوق الانسان في المقررات الدراسية للمدارس الثانوية والمنشآت التعليمية العليا في جميع أرجاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ويضطلع أيضا بعمل كبير في هذا الصدد في جامعات القانون الشعبية ، وجمعية " زناني " على نطاق الاتحاد السوفياتي ، واللجنة السوفياتية للتضامن مع بلدان آسيا وأفريقيا ، ولجنة المرأة السوفياتية ، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في الاتحاد السوفياتي .

ويحتفل الشعب السوفياتي كل عام على نطاق واسع بيوم حقوق الانسان ، واليوم الدولي لتنظيف التمييز العنصري ، واليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المناضل كما توجد تدابير أخرى في هذا الميدان .

وترد المسائل المتصلة بأنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الانسان في "حولية حقوق الانسان" التي يصدرها معهد الدولة والقانون التابع لأكاديمية العلوم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، و" الحولية السوفياتية للقانون الدولي" التي تصدرها الرابطة السوفياتية للقانون الدولي ، وفي غيرها من الدوريات •

وتنشر الهيئات الصحفية المحلية المركزية والتابعة للجمهورية بانتظام عددا كبيرا من المقالات وغيرها من المواد المخصصة لمسائل حقوق الانسان • ويولى اهتمام كبير لموضوع حقوق الانسان في برامج اذاعية وتلفزيونية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهوريات الاتحاد •

ومن الواضح ان ادارة شؤون الاعلام التابعة للأمم المتحدة لديها فرص كثيرة للتعريف بالأنشطة المفيدة التي تقوم بها الأمم المتحدة فيما يتصل بصون السلم والأمن الدوليين وحماية أهم حقوق الانسان ألا وهو الحق في الحياة في ظروف من السلم • وفي هذا الصدد من المهم ، مرة أخرى ، استعراض نظر قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي الى ما يرد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من متطلب ملح - وهو الحظر القانوني لكل دعاية للحرب • ومن الأساسي تأكيد أهمية القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة مؤخراً والذي أدان بحزم الحرب النووية باعتبارها مخالفة لضمير الانسان وعقله وباعتبارها أكثر الجرائم ضد الشعوب بشاعة ، ولاستهزائها بأول حقوق الانسان وهو الحق في الحياة • وفي ظروف عصر القذائف النووية ، من الضروري أن التعريف بصفة عاجلة بقرارات أجهزة الأمم المتحدة التي تدين الاعداد للتعاليم والمفاهيم السياسية والعسكرية التي تستهدف تبرير " شرعية" سبق الى استخدام الأسلحة النووية و" جواز قبول" اطلاق الزمام لنشوب حرب نووية وتشجيع هذه التعاليم والمفاهيم ونشرها والدعاية لها ، والقرارات التي تستهدف وقف سباق التسلح على الأرض ومنع نقله الى الفضاء الخارجي •

ولم تفقد ما لها من طابع ملح مهمة التعريف من خلال وسائط الاعلام ، بالنضال الذي يخوضه المجتمع الدولي ضد الانتهاكات الفاضحة والجماعية لحقوق الانسان والحريات الأساسية الناتجة عن اتباع سياسة للعدوان والفاشية والعنصرية والاستعمار وضد القضاء على نضال التحرير الوطني •

ونظراً لأن عام ١٩٨٦ سيكون الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الجمعية العامة للعهديين الدوليين لحقوق الانسان ، من المهم للغاية التعريف بالاتفاقات الدولية الأساسية بشأن مسائل حقوق الانسان التي اعتمدها الأمم المتحدة ، ومنح هذه الاتفاقات طابعاً عالمياً حقيقياً من خلال زيادة عدد أطرافها ، واستعراض النظر الى ضرورة تقيد جميع الدول تقيداً تاماً بهذه الاتفاقات •

الفاو

[الأصل : بالانكليزية]

[١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥]

الافلام والتلفزيون

" اشيوبيا : معركة من أجل البقاء" : برنامج فيديو بشأن اصلاح الزراعة في اشيوبيا • بالانكليزية فقط • المدة ٢٢ دقيقة •

" هل تنتعش افريقيا ؟ " : برنامج فيديو بشأن اصلاح الزراعة في تشاد والسودان • الأصل بالفرنسية تحت عنوان : " أرض افريقيا ، هل تقوى على البقاء ؟ " • المدة ٢٠ دقيقة •

" المزارعون المنسيون " : فيلم ١٦ ملم عن النساء في الزراعة ، عرض في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمرأة في نيروبي • الأصل بالانكليزية • وهناك نسخ بالاسبانية والعربية والفرنسية • المدة ٢٨ دقيقة •

المعلومات الجارية

أصدر قسم الاعلام بالفاو ، بالاضافة الى تغطيته لخطب المدير العام التي تسلط الضوء على المشكلة الغذائية العالمية ، وعلى الطابع الملح للأزمة في افريقيا ، نشرات صحفية بشأن المعونة الغذائية الطارئة ، والسنة الدولية للغابات والأزمة في افريقيا • وأصدرت نشرة اخبارية بعنوان " الأرض والأغذية والبشر " •

وتم تقديم بيانات أو معلومات صحفية عن مشكلة الأغذية لمجموعة شديدة التنوع من مصادر المعلومات الصحفية شملت أساهي شيمبون في اليابان ، ووكالات أسوشيتدبريس ، رويتر ، و يونايتدبريس انترناشيونال ، صحف وول ستريت جورنال ، وذي تايمز وتايم ، ولوموند ، ولاكروا وجون افريك ، ولابريس ووكالة انتربريس سيرفيس ، صحف لافوز وإل باييز و وذي انترناشيونال هيرالدتريبيون ، و وذي جارديان ، و وذي نيويورك تايمز ، ووكالة فرانس بريس ، على سبيل ذكر البعض لا الحصر •

يوم الأغذية العالمي

أصدرت بمناسبة يوم الأغذية العالمي في ١٩٨٥ ، المقالات الخاصة الطويلة الأربع التالية :

الغابات والأمن الغذائي ؛

الاغذية والبيئة ؛

الفقر الريفي ؛

مكافحة الجوع في العالم •

بعثات التحقيق الصحفي الميدانية

تمت بعثات صحفية خاصة لكتابة تحقيقات عن المجاعة في افريقيا وعن اصلاح الزراعة من جانب صحف ، منها ، ذي أوبزرفر في بوتسوانا ، و ANP الهولندية في ليسوتو وزمبابوي ، و ولاكروا في السودان • كما أوفدت بعثات من لوموند الى تايلند و نيبال ، ومن ذي تايمز الى البرازيل و بوليفيا •

المنشورات

أصدرت خلال العام الماضي كتيبات للاعلام العام بشأن الموضوعات التالية التي تقع في نطاق حق الانسان في الغذاء :

- " صن وأنتج " عن صيانة التربة من أجل التنمية ؛
" الغابات من أجل التنمية " ؛
" اقتسام الخبرة من أجل التقدم " بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية •

الاذاعة

أنتج قسم الاعلام بالاشتراك مع ٢٩ مراسلا خلال ١٩٨٥ وحتى الآن ١٢٠ برنامجا عن الحالة الغذائية العالمية •

المعروضات

قدمت معروضات تجسد بشكل حي مشاكل بلدان العالم الثالث وأعمال الفاو لمساعدتها في الأماكن التالية :

- يوبيل أسبوع الخضرة في برلين ، بجمهورية ألمانيا الاتحادية ؛
معرض تسوكوبا ، طوكيو ؛
معرض فيرونا الزراعي ، ايطاليا ؛
معرض ميلانو التجاري الدولي ، ايطاليا ؛
معرض نوفى ساد ، يوغوسلافيا ؛
مدينة مكسيكو سيتي ، بمناسبة مؤتمر الغابات العالمي ؛
المركز الثقافي الفرنسي في نيروبي ، كينيا ؛
مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة ، نيروبي ؛
مؤتمر المحيط الهندي المعني بالشعوب البحرية ، كولومبو ، سري لانكا •

الصور الفوتوغرافية

تم في مكتبة التصوير الفوتوغرافي بالفاو تحميمض أكثر من ٧ ٠٠٠ صورة فوتوغرافية أبيض/أسود بشأن مشاكل الأغذية والتغذية في العالم الثالث وبشأن كثير من جوانب التنمية • بالاضافة الى ذلك ، تم تحميمض ١ ٣٢٥ صورة سلبية وفيلما وتكبير ٩٩ صورة •
وبلغ مجموع الصور الفوتوغرافية الملونة ١ ٨٥٠ وصدرت ٩ ١٥٠ نسخة من الشرائح المصورة الشفافة ، والصور السلبية والشرائح الزجاجية الملونة والأفلام المصورة و ٩ ٠٠٠ شريحة زجاجية ملونة مشبقة •

الاتصال لدعم التنمية

الاتصال لدعم التنمية هو استخدام وسائط الاتصال وتقنياته لدعم التنمية الريفية عن طريق :
(أ) تعزيز فهم الأهداف لدى السكان الريفيين وحفزهم لابتكار الفرص و(ب) زيادة أثر الأعمال

الارشادية والتدريب على مستوى القاعدة الشعبية • وسيدعم قسم الاعلام خلال ١٩٨٥ قرابة ٥٠ مشروعاً من مشاريع الاتصال لدعم التنمية في هذا المجال ، ويقوم بمتابعة قرابة ١٥ مشروعاً من مشاريع الاتصال •

يوم الأغذية العالمي

استحدث يوم الأغذية العالمي الذي يحتفل به في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ، بغية تعزيز الوعي العالمي بمشاكل الجوع وسوء التغذية والفقر ولحفز العمل الوطني والعالمي لطعام العالم • ومن سياسة الفاو أن يحتفل بيوم الأغذية العالمي كل سنة الى حين تمتع كل فرد بالحق في الغذاء في جميع أنحاء العالم •

ويوم الأغذية العالمي ، سواء من ناحية المفهوم أو العمل ، هو برنامج لنشر الوعي الجماهيري يعزز التحرر من الجوع والحق في الغذاء • وتجري أنشطة يوم الأغذية العالمي على أصعدة مختلفة : على الصعيد الدولي عن طريق الاحتفالات في مقر الفاو بروما ، وعلى الصعيد الاقليمي من خلال المكاتب الاقليمية ومكاتب الاتصال ، وعلى الصعيد الوطني من خلال اللجان الوطنية ليوم الأغذية العالمي ، التي قد تكون حكومية أو غير حكومية •

ولا يمثل يوم الأغذية العالمي في مجرد يوم للاحتفال بالقضايا الغذائية ، ولكنه يحتث أيضا الجهود التي تبذل على مدار السنة وعلى نطاق العالم لانهاء الجوع • ويمكن أن تشمل أنشطة يوم الأغذية العالمي على الصعيد القطري مشاريع جديدة للانتاج الزراعي والغذائي ، واعلانات بشأن السياسة الغذائية ، وحلقات دراسية ، وبرامج تلفزيونية واذاعية ، واحتفالات حكومية رسمية ، ومنح جوائز للمزارعين وما الى ذلك • وتعد المواد الترويجية ليوم الاغذية العالمي سنويا وتوزع عن طريق ممثلي الفاو في أنحاء العالم • وتشمل المواد لهذا العام : نشرة اخبارية واحدة ، وملصقين وكتيبا ، ودليلا للمدارس ، وأربعة موضوعات صحفية ، وبرامج اذاعية ، وبيانا يلقيه المدير العام في التلفزيون ، واصدار كتيبات على المستوى القطري بشأن التعاون القطري للفاو ، وكتيبا عن أعمال الفاو خلال السنوات الأربعين من عمرها ، وعقد مؤتمر صحفي •

وتنشر أنشطة يوم الأغذية العالمي ومواده معلومات عن قضايا الأغذية ، وتشقف الجمهور العام بشأن الجهود الطويلة الأجل اللازمة لمكافحة الجوع وتحرض على مشاركة الأهالي في أنشطته والتعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية •

وتسعى الفاو باطراد الى حماية الحق في الغذاء للجميع مستخدمة ، عند الاقتضاء ، نهجا مبتكرة • وهكذا ، بعد أن أجرت المنظمة سلسلة من عمليات التقييم الذاتي ، فانها تعزز الحق في الغذاء بالتشديد على دور المرأة في انتاج الأغذية والانتاج الزراعي ودور المشاركة الشعبية في التنمية الريفية •

ومطلوب الآن من جميع برامج الفاو الميدانية أن تدرج الاعتبارات المتعلقة بالمرأة عند تعيين وتصميم وتنفيذ وتقييم برامج ومشاريع التنمية الريفية ، بغية تعزيز ادماج المرأة في العملية الانمائية • ولهذا الغرض ، اختار يوم الأغذية العالمي في ١٩٨٤ موضوعاً له " المرأة في الزراعة " وهو يؤكد على اهتمامات الفاو الشاملة بمحنة المرأة وعلى القرار المتسم بالأولوية المصاحب لذلك والممثل في ادماج المرأة في استراتيجيات التنمية •

وتشدد الفاو على البعد الانساني لمشكلة الجوع في العالم حين تحاول تنفيذ البرامج التي ترمي الى الاعتراف بالدور الغلاب الذي تلعبه المرأة في انتاج الغذاء العالمي ودعم هذا الدور ، والى التخفيف من الأعباء التي تقع على كاهل المرأة ، والمتمثلة في أيام العمل الطويلة وانخفاض قيمة مدخلات العمل وعدم التسليم بها ، والى العمل على أن تتقاسم المرأة والرجل مكاسب التنمية .

المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

يرسم المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية معالم نهج عريض القاعدة وانساني للتصدي للجوع في العالم . ويؤكد المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية على القضاء على الجوع وسوء التغذية والفقر باعتبار ذلك مفتاح التحول في الحياة الريفية ويستشرف جهودا دولية ومحلية لمعالجة الأسباب الهيكلية للفقر . وترمي مبادئ المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية وبرنامج عمله الى تعزيز التنمية الريفية والاعتماد على الذات وتحقيق نوعية أرقى من الحياة في المناطق الريفية . ومن العناصر الأساسية للمؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية مشاركة الأهالي في عملية التنمية . وينص ميثاق الفلاح على ما يلي : " تعتبر مشاركة الأهالي في المؤسسات والأنظمة التي تحكم حياتهم أحد حقوق الانسان الأساسية كما أنها أمر جوهري لاعادة توجيه السلطة السياسية لصالح الجماعات المحرومة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ولا يسع استراتيجيات التنمية الريفية أن تحقق كامل امكاناتها الا عن طريق ايجاد الحافز على مستوى القاعدة الشعبية بين أهالي الريف وتحقيق مشاركتهم الفعالة وتنظيمهم " . (ميثاق الفلاح ، الصفحة ١٣ من الأصل) .

وطبقا لولاية المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية فقد تعهدت الفاو بتعزيز الاستراتيجيات الوطنية التي تتطلب ترويج المؤسسات الريفية وتنظيم الأهالي الى جانب اعتماد الاصلاحات الهيكلية . وأحدى الأفكار السائدة على الدوام هي تحسين حالة المحرومين في المجتمع الريفي . وتعكف الفاو ، من خلال برنامج المشاركة الشعبية ، وعن طريق جماعات ومراكز غير رسمية ، كلما أمكن ذلك ، على الأنشطة المدرة للدخل . وتشدد الجماعات على مبدئي التنظيم الذاتي والاعتماد على الذات . ويفترض نهج البرنامج أن اشراك الأهالي في اعداد المشاريع سيفيدهم في نهاية المطاف ويفضي الى تحقيق مزيد من الكفاءة .

ويعزز المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الزراعية اهتمام الأهالي بالاشتراك في التنمية . ويحاول البرنامج العام معاملة الأهالي باعتبارهم فعالين في عملية التنمية لا كموضوعات " لأثر الرشح " .

وبالإضافة الى ذلك فان المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الزراعية اطار يتمشى توجهه النظري مع المتطلبات المتوخاة في نظام حقوق الانسان الذي يصف العلاقة بين الأفراد والدولة . وتجدر بالذكر في هذا المجال ثلاثة من عناصر ذلك المؤتمر هي : الدعوة الى تحقيق مستوى معيشة أعلى لكل فرد ، والتشديد على المجموعات المزعزعة والمحرومة ، والدعوة الى مشاركة الأهالي . وتعكس هذه المفاهيم كثيرا من حقوق الانسان بما فيها الحق في التحرر من العوز ، والحق في المساواة

أمام القانون ، وحق المشاركة في تقرير مصير الفرد (أى المشاركة السياسية ، وتقرير المصير ذاتيا) ، والحق في تكوين المنظمات بما فيها النقابات العمالية وما الى ذلك • وهذه المبادئ تدابير عملية ستفرض بالتأكيد ، عند تنفيذها ، الى بلوغ الحق في الغذاء •

منظمة العمل الدولية

[الأصل : بالانكليزية]

[٩ آب / أغسطس ١٩٨٥]

نشر بالانكليزية تجميع للاتفاقيات والتوصيات ، مصنفة حسب الموضوع ، وستصدر الطبعة الفرنسية قريبا جدا • وبالإضافة الى ذلك فقد أصدرت الحكومة الاسبانية نسخة بالاسبانية من هذا التجميع ذاته •

وفيما يتعلق بالأنشطة المرتقبة للاحتفال بالذكرى الأربعين للاعلان العالمي لحقوق الانسان تنوى منظمة العمل الدولية اعداد مطبوع سيتيح تحليلا مقارنا مستوفى بين الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين لحقوق الانسان والمعايير التي تطبقها منظمة العمل الدولية •

كما يجرى حاليا اعداد لنشر كشف وقائع مستوفى عن " حقوق الانسان ومنظمة العمل الدولية "•

وكمثال للتدابير التي تتخذها منظمة العمل الدولية لزيادة التعريف بأنشطتها المتعلقة بارساء المعايير ، يمكن الاستشهاد بالمنشورات التالية الصادرة عن منظمة العمل الدولية :

قائمة التصديقات على اتفاقيات العمل الدولية (كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ ، ——— التغييرات حتى ١ حزيران / يونيه ١٩٨٥) ؛

كتيب عن معايير العمل الدولية ؛

دليل بشأن الاجراءات المتعلقة باتفاقيات وتوصيات العمل الدولية ، ١٩٨٤ ؛

معايير العمل الدولية ، دليل تثقيفي للعمال ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ ؛

البلدان النامية ومعايير منظمة العمل الدولية • أعمال الحلقة الدراسية الثلاثية الاقليمية بشأن الممارسة والاجراءات فيما يتعلق بوضع معايير العمل (بانكوك ٢٠ الى ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٨٢ ، منظمة العمل الدولية (ARPLA) ، بانكوك ١٩٨٢ ؛

البلدان النامية ومعايير منظمة العمل الدولية • مرشد الى الممارسة والاجراءات فيما يتعلق بوضع معايير العمل الدولية ، الطبعة الثانية ، منظمة العمل الدولية (ARPLA) بانكوك ، ١٩٨٤ ؛

مبادئ منظمة العمل الدولية ومعاييرها واجراءاتها فيما يتعلق بحرية تكوين المجموعات ، ١٩٧٨ ؛

معايير منظمة العمل الدولية وأعمالها للقضاء على التمييز وتعزيز تكافؤ الفرص في العمل ، ١٩٨٤ •

جامعة الأمم المتحدة

[الأصل : بالانكليزية]
[١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥]

مشروع رئيسي بشأن السلم والتحول العالمي

الأهداف والتنظيم

تم تنظيم المشروع الرئيسي بشأن السلم والتحول العالمي التابع لجامعة الأمم المتحدة حول مجموعات المشاكل في مناطق الصراع الناشئة عن الظلم والحرمان الذين تعانيهما الجماهير، وعدم احترام حقوق الانسان والحاجات الأساسية، وعدم استقرار السلم والأمن، وهجرة ذوى المعارف العلمية والتكنولوجية والنتائج الاجتماعية والسياسية المترتبة على ذلك، والانحلال البيئي والصراعات على الموارد الطبيعية، والصراع الاجتماعي بسبب العنصر والدين والعرق، والبحث عن آليات لحل الصراعات بين الدول والجماعات دون الوطنية وبين الأقاليم. وتدرس هذه المشاكل على الأصعدة العالمية والاقليمية والمحلية. ويتم الاضطلاع بالبحث من خلال شبكات من الأقسام الجامعية ومؤسسات البحث وكذلك الدارسين العاملين ضمن الوكالات الرسمية. وتُنشر النتائج في كتب ومقالات علمية وأوراق.

ويعد هذا المشروع الرئيسي برنامجا جديدا للبحث تقوم به جامعة الأمم المتحدة. وتمت خلال عام ١٩٨٢ أعمال وضع مفاهيم المشروع الرئيسي وتخطيطه. وخلال عام ١٩٨٣ وأوائل عام ١٩٨٤ تم تخطيط المشاريع الفرعية في شتى مناطق العالم وهي الآن بصدد التنفيذ الكامل. ويمتد البرنامج الكامل حتى نهاية عام ١٩٨٧، بالتزامن مع المنظور المتوسط المدى لجامعة الأمم المتحدة. ولكنه انقسم منذ عام ١٩٨٤ الى فترتي سنتين اثنتين، الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ و الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧. والفترة الأولى مكرسة للبحث التجريبي على الصعيدين المحلي والاقليمي، والمزمع أن تتضمن الخطة في الفترة الثانية دمج نتائج البحث من المرحلة الأولى في تحليلات على المستوى العالمي على ضوء ستة من أكثر المواضيع العالمية تحديا وهي:

- ١- الصراعات العالمية والاقليمية والمحلية على الموارد الطبيعية (بما في ذلك موارد الفضاء غير المادية مثل الذبذبات الاذاعية ومدارات التوابع) ؛
- ٢- الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على شتى المناطق والدول ؛
- ٣- عملية التسليح (بما في ذلك سباق التسلح والبحث والتنمية في المجال العسكرى والقوة العسكرية كأيديولوجية) ؛
- ٤- دور الدولة والوكالات الحكومية الدولية ؛
- ٥- مشاكل حقوق الانسان والحاجات الأساسية والهوية الثقافية وما يتصل بذلك من مشكلات العنف الصادر عن الأفراد والجماعات وتزايد عدم مناعة هؤلاء ؛
- ٦- دور العلم والتكنولوجيا في السلم والتحول (وبالعكس في التشجيع على العنف وحماية الوضع الراهن) .

والغرض الذى من أجله تم تصميم المشروع الرئيسي هو أن يتخذ منظورا شموليا بدراسة التفاعلات والترابط بين مجالات المشاكل • والغرض من وراء ذلك هو التعرف على الاتجاهات والاتجاهات المضادة الناشئة كنتيجة للترابط القائم ويمكن القول ان الاتجاهات تحدد الشكل العام "لمناطق الخطر" وفي اطارها يتم تعيين أكثر النقاط خطورة ووصفها وتحليلها • وفي نفس الوقت ، يظهر الترابط بين مجالات المشاكل الاتجاهات المضادة ، التي يأتي بعضها نتيجة للخطوات التصحيحية المتخذة على مستوى الدولة أو المستوى الحكومي الدولي لكنها ترجع الى حد كبير الى العمل الذى تقوم به حركات شعبية متنامية من أجل السلام والحفاظ على البيئة وديمقراطية المشاركة والتنمية في كنف العدل وحقوق الانسان ولبقاء الثقافات المعرضة للخطر • ويحدد ويؤشر المشروع الرئيسي في اطار هذه الاتجاهات المضادة مجالات أكثر المبادرات فاعلية واتساما بالروح • ومن حيث المفهوم ، يعمل المشروع على ثلاثة مستويات : المفاهيمي والتجريبي والصريح ، ويسعى الى الوصل بين كل تلك المستويات •

حقوق الانسان

تجرى بموجب بند حقوق الانسان الأبحاث في جنوب شرقي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية • والمكونات الأربعة التجريبية في اطار هذا البند هي : العنف ، وحقوق الانسان ، والحاجات الأساسية والبقاء الثقافي • وحيث ان كل مسألة في اطار المشكلة الأعم المتعلقة بالسلم والتحول يتم فحصها على مستويات خمسة ، فان مسألة حقوق الانسان تفحص هي الأخرى في داخل ذلك الاطار ، وهي :

الصراع على الموارد الطبيعية ؛

الآزمة الاقتصادية العالمية ؛

التسليح ؛

دور الدولة ؛

حقوق الانسان •

وتترجم شكلية كل مشروع فرعي الى بحث فعلي تقوم به شبكة من الدارسين والمنافحين وتقوم، من خلال الاجتماعات ونظام للمراسلات والاتصال عملية لتبادل المعلومات • ويتيح نظام التغذية الاسترجاعية هذا لا فقط تداول الموارد والأفكار والنتائج النهائية على صعيد الشبكة وانما تنتج عنه أيضا مؤسسات جديدة وانضمام الباحثين الآخرين الى شبكة جامعة الأمم المتحدة وبذلك تنشأ عملية دينامية من شأنها :

(أ) فحص الأبحاث التي تمت بالفعل ؛

(ب) تبيان المواضع التي أسفرت فيها الاتجاهات الحالية الى ظهور للاتجاهات المضادة •

جنوب شرق آسيا

بأدر الدكتور ليم تك غي ، عضو الفريق الأساسي ، في ١٩٨٣ - ١٩٨٤ بيعث شبكة النشاط في جنوب شرق آسيا • وسوف تستمر في عام ١٩٨٦ عملية تبادل المعلومات والاشتراك في الاجتماعات

والعمل المشترك بالتعاون مع المنظمات القاعدية وغيرها من المنظمات غير الحكومية ، وسوف تتعمق في مسار المشروع لتوفير المنهج العملي الضروري وذلك لانارة المشتركين في المشروع في محاولتهم وضع " نظرية متماسكة من شأنها ابراز أوجه الترابط الخفية حاليا " بين المشكلات المحلية والاقليمية والعالمية المتصلة بدور الدولة والتسليح والأزمة الاقتصادية والصراع على الموارد الطبيعية وتدمير الثقافات وانتهاكات حقوق الانسان •

افريقيا

في عام ١٩٨٦ ، ستكون جميع الدراسات المنضوية تحت البند " الصراع على الموارد الطبيعية " متصلة بالمشروع الرئيسي لربط الغذاء بالطاقة • وسيتم الربط بين نتائج الدراسات الخاصة بالصراع على الموارد الطبيعية بنتائج شبكة أنشطة جنوب شرق آسيا • وستكون المشروعات المنضوية تحت البند " دور الدولة " مرتبطة بشبكة عبر اقليمية • وسوف يقابل منسقو هذه البرامج الدكتور أومو فاداكبا بغية تخطيط ووضع الأفكار الأساسية وأوجه الترابط التجريبية • وسينشر الانتاج النهائي لهذه الشبكة في موعلف بعنوان " الصراعات " • وسيصدر في عام ١٩٨٧ •

وسوف ينطلق البحث المنضوي تحت البند " حقوق الانسان والبقاء الثقافي " في المنطقة الافريقية • وتم التخطيط لعقد حلقة دراسية في شهر أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ • وسوف يقوم المشتركون باعداد وتقديم دراسات حول الهجرة الجماعية بسبب انعدام الأمن ، وحقوق الانسان على المستوى القاعدى ، ودور الاتصالات الحديثة في سياق حقوق الانسان ، ودراسة تتعلق بالمرأة كمسألة من مسائل حقوق الانسان ، والتسليح ، والأمن الشعبي •

وخلال عام ١٩٨٧ سيتم الربط بين الدراسات المتعلقة بموضوع حقوق الانسان والبقاء الثقافي التي استكملت بنهاية عام ١٩٨٥ ، وبين مااستكشف من المفاهيم الاجتماعية في شتى الأنظمة الأخلاقية والدينية ، والدراسات المتعلقة بالأثر العالمي للهجرة البشرية ، وبمشكلات الأقليات العرقية (والتي تم التخطيط لها في اجتماع روما كمشروع مشترك مع RGSD) • وسوف يتم أيضا وفي السياق الافريقي التحقيق في مسألة التنمية الاجتماعية البشرية الشاملة كمنظور كلي • وبفضل جميع هذه الأنشطة من المتوقع ظهور صورة شاملة تبرز الفكرة الأساسية للسلم والتحول في افريقيا بنهاية عام ١٩٨٧ •

أمريكا اللاتينية

قام الدكتور جوزى أ • سيلفا - ميشلينا ، عضو الفريق الأساسي بأمريكا اللاتينية ، بالتخطيط لمشروع للربط بين العنف وحقوق الانسان والبقاء الثقافي • وسوف يستكشف البحث : العلاقة بين أنظمة سياسية وأشكال محددة من العنف المنظم وأثرها على حقوق الانسان والبقاء الثقافي ، والعلاقة بين الأنظمة السياسية وحركات اللاعنف ، ومفاوضاتها مع الحكومات ، وجميع هذه العوامل الجديدة (" الاتجاهات المضادة ") الموعدية الى بديل يتسم باللاعنف في الحياة ، والعلاقة بين العنف في النظام الاجتماعي والاقتصادى ، والذي سيكون استكشافا على صعيد كل بلد على حدة لبدائل العنف ، والتنمية المتسمة بطابع المشاركة العملية الأبرز •

وسوف تكون الدراسات الافرايدية منحى المنهج المتوخى وقد تم اختيار بلدان معينة من أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين وبيرو و شيلي وكولومبيا • واختير الباحثون الذين يعملون بالفعل في

البلد ليكونوا من جملة عناصر هذه الشبكة • وسيقوم أحد المنسقين بنشر دراسة افرادية يكون اعدادها ثمرة الجهود المبذولة في هذا الشأن • وتم التخطيط لعقد حلقتين للتدارس • ستعقد الأولى في بداية الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ لتخطيط منهج البحث والاطار النظري للمشروع • وسوف تكمل حلقة التدارس الثانية المشروع وتناقش نتائج البحث •

وزيادة على ذلك ، ستبذل جهود من أجل تحقيق التكامل بين الأعمال التي تمت خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦ في أمريكا اللاتينية والتنسيق بينها وبين البحث خارج هذه المنطقة ، وذلك للتوصل الى منظور متكامل بشأن الأزمة الاقتصادية العالمية وأبعاد حقوق الانسان •

النتائج المتوقعة

في نهاية عام ١٩٨٧ سينتهي المشروع الرئيسي للسلم والتحول العالمي بشكله ومحتواه الحاليين • وستبدأ في أوائل عام ١٩٨٧ الترتيبات لانهاية في شكل تجميع نتائج كافة الأنشطة البحثية (التجريبية والمفاهيمية على الأصعدة المحلية والاقليمية والعالمية) التي تمت في اطار المشروع الرئيسي نفسه والأنشطة المشتركة الى جانب البرامج الأخرى في اطار جامعة الأمم المتحدة • ويعد ذلك ستكون نتائج البحث متاحة في شكل مخطوط ومستخلص • وحيث ان أغلب الأبحاث المتعلقة بمسائل حقوق الانسان تبدأ في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧ ، فمن المنتظر أن تنشر النتائج عام ١٩٨٧ على أن يصدر تقرير في منتصف المشروع عام ١٩٨٦ •

اللجنة الاقتصادية لافريقيا

[الأصل : بالانكليزية]

[٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥]

ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا على أتم الأهبة لتعزيز جهودها الرامية الى توزيع مواد حقوق الانسان التي أعدتها الأمم المتحدة على الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد •

ويعهد بجميع مواد حقوق الانسان التي نتسلمها الى قسم الاعلام التابع للجنة الذي لديه قوائم من المرسل اليهم الذين يتولون التوزيع على جميع الجهات المعنية • واللجنة الاقتصادية لافريقيا على استعداد لتلبية جميع طلبات توزيع المواد المتصلة بحقوق الانسان •

وتتاح للجنة امكانية أخرى أيضا من خلال قسم الوثائق التابع لها حيث يمكن استخدام قوائم أخرى من المرسل اليهم لنفس الغرض •

والتحفظ الوحيد يتعلق بتوفر مواد حقوق الانسان باللغات المحلية • اذ من شأن التوزيع على مدى أوسع وبالتأكيد ذي الأثر الأفضل أن يستتبع ترجمة الوثائق الأساسية على الأقل الى اللغات الافريقية العامة الرئيسية • وفي غير ذلك من الحالات ، فان المواد المتاحة ستكون في متناول أقلية فقط وهي التي تشكل الصفوة المتعلمة بشكل أو بآخر •

الاتحاد الدولي للنقابات الحرة

[الأصل : بالانكليزية]

[٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥]

يظطلع الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ، على أساس الأولوية ، بأنشطة في ميدان حقوق الانسان ، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق النقابية وتشمل هذه الأنشطة ، في جملة أمور ، الحلقات الدراسية والمؤتمرات على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية . كما يقوم الاتحاد الدولي للنقابات الحرة أيضا بشكل دائم بحشد المنظمات المتفرعة عنه المنتشرة في سائر أنحاء العالم من أجل التظاهر في حالات محددة تتعلق بانتهاك الحقوق النقابية . ويقوم الاتحاد بانتظام بتوزيع معلومات عن الموضوع على المنظمات الفرعية التابعة له والبالغ عددها ١٤٤ منظمة ، تقع في ٩٩ بلدا ، ويزيد عدد الأعضاء فيها على ٨٢ مليون عامل . كما تنشر هذه المعلومات أيضا لكي تستخدمها الصحافة وغيرها من وسائط الاعلام .

مؤسسة ليليو باسو الدولية لحقوق الشعوب وحريتها

[الأصل : بالفرنسية]

[١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥]

اننا نعتبر فكرة اعداد كتيب عن حقوق الانسان يوضع تحت تصرف المدارس بل والكبار - ولم لا- ، فكرة ممتازة ، اذ يمكن أن يسهم ذلك ، في رأينا ، في تحويل السخط والفرغ الذي يحسه كل شخص ازاء انتهاك هذه الحقوق الى تصميم على الكفاح ضد هذه الانتهاكات ، وبعبارة أخرى ، الانتقال من المستوى الوجداني الى المستوى العقلاني . غير أننا نعتقد أنه من الضروري لفعل ذلك ، وضع الانسان وحقوقه في السياق الطبيعي لهذه وذاك ، أى في سياق الشعب الذى ينتمي اليه الشخص ، وحقوق هذا الشعب . لاسيما واننا اذا فحصنا عن قرب حالات الانتهاك الخطيرة والمكررة لحقوق الانسان ، لاحظنا حتما أنه اذا كان هناك نيل من حقوق الانسان - الفرد ، فذلك غرضه اخضاع الشعب الذى ينتمي اليه هذا الفرد ، والعكس صحيح ، اذا كانت حقوق الشعب موضع احترام ، بصفتها هذه ، فالأرجح أن تصان حقوق الفرد .

ولهذا السبب نعتقد أن كتيباً تثقيفياً عن حقوق الانسان لا يمكن أن يغض النظر عن حق الفرد وحقوق الشعوب . لذا نقترح عليكم أن تأخذوا ذلك في الاعتبار ، ونحن نوافيكم بالوثائق الكفيلة بتوضيح المسألة .

الاتحاد العالمي لنقابات العمال

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥]

يعرب الاتحاد الدولي لنقابات العمال عن تقديره البالغ لجميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والرامية الى تكثيف أنشطتها المتعلقة بزيادة الوعي العام بفحوى شتى حقوق الانسان

بما في ذلك الامكانيات الموجودة للدفاع عنها دفاعا فعالا والنهوض بها على المستويين الوطني والدولي .

والاتحاد العالمي لنقابات العمال اذ يدرك تمام الادراك أهمية هذا الموضوع ، فانه عازم على تأييد القرار ٤٩/١٩٨٥ ويسهم اسهاما ايجابيا في تنفيذه في اطار أنشطته الدولية لنقابات العمال .

وفيما يلاحظ أنه من واجب جميع الدول احترام أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة حين تزمع اتخاذ أو تتخذ اجراءات لها أى أثر على احترام أو انتهاك حقوق الانسان ، ينبغي أن نشدد كمنطلق رئيسي للاعلام العام المتصل بحقوق الانسان ، على أن حماية وتقدم حقوق الانسان على نحو فعال باعتبارهما مهمة تقوم بها الدول في اطار تعاونها الدولي لا ينبغي أن يكونا بمعزى عن المبادئ العامة والأساسية للأمم المتحدة كما هو منصوص عليه في المادتين ١ و ٢ من ميثاقها .

ولذلك ، فان الاتحاد العالمي لنقابات العمال يرتئي أن أى تطوير لأنشطة الاعلام العام في مجال حقوق الانسان ينبغي كفالته على النحو الذى يتجنب امكانية أن تسير هذه الأنشطة ، في الواقع ، في مسار مضاد للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة ، وهي مبادئ الحفاظ على السلم ، وحظر استخدام القوة ، ومنع أعمال العدوان ، وكفالة المساواة السيادية بين جميع الدول ، وحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها ، الخ .

ان اتحادنا ، باعتباره منظمة شعبية ومنظمة طبقة ، يساوره القلق المتزايد ، في هذا الاضطراب الذى نعيشه ، ازاء الانتهاكات الفاحشة والواسعة النطاق لحقوق نقابات العمال الأساسية في بلدان كثيرة من عالمنا المعاصر ، ويركز جهوده أساسا على حماية وتقدم حقوق النقابات العمالية . ومن هذا المنطلق ، يبقى الاتحاد العالمي لنقابات العمال المراكز الفرعية التابعة له على علم بامكانيات الحماية الدولية لحقوق نقابات العمال محددات الاجراءات الصحيحة لهذه الحماية ، والسارية في اطار أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية واليونسكو . ولهذا السبب نستخدم أيضا الحلقات الدراسية التي ننظمها وغيرها من الأنشطة التعليمية لتعميق معرفة مراكزنا الفرعية بتلك الاجراءات .

وبالاضافة الى ذلك ، يستخدم الاتحاد العالمي لنقابات العمال نشرتيه الدوريتين "Flashes" و "World Trade Union Movement" لاطلاع العمال في سائر أنحاء العالم على المشكلات الراهنة المتعلقة بإعمال حقوق الانسان والحقوق النقابية ، مع التأكيد بوجه خاص على اماطة اللشام عن الفصل العنصرى ، والنتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على السياسات الحكومية اللانسانية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط ، الخ .

وفي الختام ، يقترح الاتحاد العالمي لنقابات العمال أن تخصص الأمم المتحدة ، بالاضافة الى الأنشطة الحالية للجنة حقوق الانسان ومركز حقوق الانسان ، زاوية خاصة في الوثائق والدوريات ذات الصلة بعنوان " الاجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة لضمان متابعة الرسائل التي تتلقاها الأمم المتحدة والمتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان الأساسية " .